

خامسا: قوات الائتلاف (الاحتلال)"

1-قرارات سلطة الائتلاف :جاء في قرارات سلطات الاحتلال عبارات للسماح لازلام النظام البعثي ممارسة مهامهم في مؤسسات الدولة الجديدة بل في المساهمة في ادق التفاصيل، مثلا (تحذير من رفع صور صدام حسين) وليس منعها او تحريمها مما ادى الى بعض الفئات ان رفعت صورته في بعض الحالات، فضلا عن ان قوات الاحتلال لا تملك مثل هذا الحق، وان مجلس النواب العراقي لم يجرم حزب البعث الا في عام 2016، كل ذلك اثر في استمرار توزيع البعثيين في مؤسسات الدولة الجديدة ومنها المؤسسات الانتقالية التي اريد منها انصاف ضحايا البعث.

2- ولاية المحتل على المحكمة الجنائية: وضعت الولايات المتحدة الامريكية امر هذه المحكمة بيدها فقط، وكون موقعها في المنطقة الخضراء بعيدا عن الكثير من المتضررين لعدم قدرتهم على الوصول اليها، والغيت المحكمة من دون ان تبث في تعويضات المتضررين في قضية الدجيل، وطبيعة محاكمة صدام حسين وازلامه التي استمرت عامين تسببت في ملل المتضررين وحسوا بعدم الرضاء الذي يسد ضررهم المعنوي لاسيما بعد اظهار البذخ والترف الذي عاشه النظام.

3- تسهيلات المحتل للارهاب: لم تتخذ قوات الاحتلال أي اجراءات احتياطية او احترازية في حماية الحدود العراقية بعد عام 2003، بل تركت الحدود مفتوحة يدخل اليها من يريد وعن طريق المطارات مما تسبب في دخول الارهابيين بسهولة وتعاونوا مع البعثيين الموجودين في البلاد مما نتسبب في فقدان الامن والامان، وساعد على تنفيذ الارهابيين في اغتيال اعداد كبيرة

من موظفي الدولة ومنهم موظفي المؤسسات الانتقالية مثل مؤسسة الشهداء والهيئة العليا للمساءلة والعدالة والسجاء والسياسيين.

4- تدخل المحتل في شؤون الحكومة: استمرت قوات الاحتلال بالتدخل في شؤون الحكومات ، فبعد كل انتخابات تفرض بعض الشخصيات سواء كانت بعثية ام غير بعثية للمشاركة في الحكومات ومرافق الدولة الاخرى، وكذلك حدث خلاف كبير بين الحكومة وقوات الاحتلال بشأن الاتفاقية الاستراتيجية التي وقعن عام 2009، ونفذت عام 2011، فكان الامريكان دائمي التدخل في شؤون الحكومات مما اثر في فقدان الامان وانتشار الارهاب.

سادسا:ضعف الاداء الحكومة:نتيجة لعدم ادراك الشعب للعمل السياسي الديمقراطي الذي طيقته الولايات المتحدة الامريكية في البلاد حالت دون وجود رؤية واضحة تجاه وسائل الانتخابات والدستور، لذلك جاءت حكومات شراكة وتوافق لا حكومات استحقاق انتخابات، فكان كل فئة تحاول تحقيق مصالحها السياسية والفئوية على حساب الفئات الاخرى، وكل منهما ينظر الى الآخر بالشك والريبة، فضلا عن مشاركة بعض المتطرفين في العمل السياسي وهو لا يؤمن بالعمل السياسي الديمقراطي، وارادت افشاله مما اثر في المؤسسات الانتقالية والتشريعات والقوانين.

سابعا:ضعف الجانب الاعلامي: لم تمتلك المؤسسات الانتقالية واجهة اعلامية قادرة على التركيز والتثقيف على اعمالها وحقوق المتضررين لان اغلب تلك المؤسسات شكلت بعد عام 2006، في وقت كانت الجهات الامنية تخشى على نفسها من الاغتيال على يد الارهاب، لذلك لم يتدرا الكثير من موظفي مؤسسات العدالة الاجتماعية الضهور امام التلفازخوفا من الاغتيال وركزت على التعويض المادي للمتضررين تاركة التوثيق .

تقييم المؤسسات الانتقالية

اولاً : مؤسسة الشهداء

- مؤشرات نجاحها : انها مؤسسة دستورية منصوص على تاسيسها بوضوح في المادة (104) من دستور العراق الدائم 2005 ، وهي مرتبطة باعلى سلطة تنفيذية ، وعملت على تقديم الدعم المادي باسرع مايمكن كون هذه العوائل عانت الكثير فلابد من تعويضهم عن خسارتهم ،

واسهمت في رفع المستوى العلمي لذوي الشهداء عبر اتاحه الفرص للتعليم وبكل مراحلها بتخصيص نسبة من المقاعد الدراسية لهم حيث يتنافسون في كل اختصاص بينهم لنيل مقد دراسي وجود هذه المؤسسة يشعر ذوي الشهداء بانها بيتهم الثاني يلجأون اليها كملاذ لحل مشاكلهم .

- مؤشرات اخفاقها : لم تلتزم الوزارات بما نص عليه قانون المؤسسة اذا تعارض مع ضوابطها وتعليماتها ، قلة التخصيصات المالية للموازنة المرصودة سنوياً للمؤسسة ادت الى تلوؤ ها في تقديم الخدمات المطلوبه منها كمنح الطلبة والزواج ، وكذلك اجحف القانون العوائل التي قدمت اكثر من شهيد ليكون التعويض مرة ونصف لمن قدم اكثر من شهيد وان كانوا عشرة.

ثانياً : مؤسسة السجناء السياسيين

- مؤشرات نجاحها : يعد تأسيسها جبراً معنوياً لعشرات الالاف ممن قضوا سنوات من اعمارهم معارضين لنظام حزب البعث في سجون ومعتقلاته القمعية ، اذ صرفت تعويضات مالية على شكل رواتب تقاعدية ، وخصصت لهم مقاعد للدراسة في الدراسات العليا داخل العراق وخارجه في البعثات والزمالات ، فضلا عن تخصيص مقعد لحج بيت الله الحرام في كل عام وبضوابط تتناسب مع البرامج التعويضية وجبر الضرر والتي تأسست من اجلهت المؤسسة .

- مؤشرات اخفاقها : طول المدة الزمنية بين الضرر وجبره اذ ادت عقود الظلم والاستبداد الى ضياع الفرصة امام اغلب المتضررين من التمتع بالامتيازات الواردة في هذا القانون ، وعلى الرغم من تعدز اماكن القمع والسجن في العراق ابان النظام البائد لم تفلح المؤسسة باستثمار اي منها في جعله مركزاً ومتحفاً يرثق تضحيات السجناء السياسيين التي امتدت لعقود .

ثالثاً : المحكمة الجنائية العراقية العليا

- مؤشرات نجاحها : عدت المحكمة بانها مثال للديمقراطية واحترام حقوق الانسان ،وان لهذه المحكمة الولاية في محاكمة مرتكبي جريمة الابادة الجماعية وجرائم الحرب ، وجبرت ضرر

المضحين وعوائلهم برؤية الحاكم المستبد في قفص الاتهام وينتظر قصاصه العادل ، ونص قانونها على امكانية الاستفادة من الخبرات الدولية والاستعانة بالقضاة والمحققين الاجانب.

- مؤشرات اخفاقها : لم يقدم اي من الجناة اعتذاراً للسعب العراقي وللضحايا وذويهم كما في كل تجارب العالم في مجال العدالة الانتقالية ، وطول جلسات المحاكمة ، فضلاً عن لم يتم حماية الشهود ، وعلى الرغم من ان اعداداً من المتضررين قدموا شهاداتهم وافاداتهم حول جرائم ازام حزب البعث وطالبوا بالتعويض المادي والمعنوي الا ان المحكمة لم تحرك ساكناً.

رابعاً : وزارة حقوق الانسان و المفوضية العليا لحقوق الانسان

- مؤشرات نجاحها : مجرد تشكيل مؤسسة باسم حقوق الانسان اعطى الامل للمواطن العراقي بأنه لن يغبن له حق منها بعد ان كانت لفظة حقوق محرمة في عقود حزب البعث الدكتاتوري ، وساهمت في بناء مؤسسات الدولة وفق معايير حقوق الانسان ، عززت اجهزة الرقابة والرصد وتطوير الاداء عبر مكاتبها التي انتشرت في جميع المحافظات، وتبنت تعميم مفاهيم حقوق الانسان في المجتمع بعد عقود من التغيب ، وسعت في ادراجها في المناهج التعليمية وفي جميع مراحل التعليم وان مادة حقوق الانسان والديمقراطية حلت محاً مادة الثقافة والقومية التي كانت مفروضة في جميع مراحل التعليم العالي وتمجد بالحزب والنظام البائد.

- مؤشرات اخفاقها : غياب مبادئ حقوق الانسان في بعض مفاصل المنظومة التشريعية العراقية ، وقلة التشريعات التي تعزز منهج حقوق الانسان ، كذلك تداخل ملفات حقوق الانسان في عملها ولم بطهر للعيان عند بدء تأسيسها سوى ملف المعتقلين لدى القوات الامريكية ، مما افرغ عملها كمؤسسة جابرة لضرر ضحايا البعث .

خامساً : وزارة الهجرة والمهجرين

- مؤشرات نجاحها : فسحت المجال لمن اضطر الى ترك الوطن بسبب التهجير القسري ار الاغتراب بسبب النظام السياسي من العودة الى الوطن ، زيادة في مبالغ المنحة المالية فبعد ان كانت مليون دينار عراقي ، وصلت الى اربعة ملايين دينار لكل عائلة، قدمت خدمات للمهجرين

والمهاجرين العائدين تشجيعاً لهم كاعطائهم قطعة ارض سكنية حيث مسقط الرأس للمهجر ،
ومنحة مالية لكل عائد .

- مؤشرات اخفاقها : عدم وضوح اهداف تاسيس الوزارة لصانعي القرار من انها من مؤسسات
العدالة الانتقالية والتي مهمتها جبر ضرر من هجر او هاجر قسراً متضرراً سياسات نظام البعث
ادى الى احوالة ملفات النزوح الداخلي اليها كنزوح العوائل من محافظات او مناطق معينة في
بغداد الى اخرى ، جعل الوزارة تؤدي مهام ليست من اختصاصها كمؤسسة عدالة انتقالية تجبر
ضرر ضحايا نظام البعث ، وان ضعف انجازها ادى الى تقليل التخصيصات المرصودة لها
سنوياً ، ولم تعامل الوزارة جميع النازحين بعد الاحداث الارهابية بعدالة.

سادساً : هيئة حل نزاعات الملكية العقارية

- مؤشرات نجاحها : تاسيسها يعد جبراً معنوياً لمن سلبت املاكه وصودرت ضلماً، وإعادة
التوازن الاجتماعي والاقتصادي للعوائل المهجرة قسرياً، بعد ان احوالتهم سياسات النظام البائد الى
فئة فقيرة مسلوكة الجاه والاملاك ، عملت على التنسيق الدائم مع وزارة الداخلية
- مؤشرات اخفاقها : قلة التخصيصات المالية مابعد 2013 وتوقفها في السنتين الاخيرتين ، لم
يشمل قانونها حالات الاراضي الزراعية المصادرة في عهد النظام البائد او التي كان تعويضها
غير منصف وخاصة في المحافظات الجنوبية .

سابعاً : الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث المساءلة والعدالة

- مؤشرات نجاحها : ابر نجاح لها هو الوقع الكبير في نفوس المتضررين من البعث والذي
احدثته عند تأسيسها عبر اصدار سلطة الائتلاف المؤقتة قرار اجتثاث البعث، وابتعدت قراراتها
البارزين في حزب البعث المنحل من الوصول الى السلطات الثلاث ، ولولا وجودها لعاد البعث
من جديد ، كما وثقت دائرتها الاعلامية مفاصل من حكم البعث كالمقابر الجماعية وتبعيث
التعليم وجريمة تجفيف الاهوار .

- مؤشرات اخفاقها : التعديلات المتكررة للقانون اربكت عملها ، وتعدد الجهات التي وضعت
يدها على وثائق النظام البائد ادى الى تلف الكثير منها ، وضعف الدعم المقدم للهيئة من قبل
الجهات العليا، وضعف الاعلام في توضيح مهام الهيئة .